

النوع الثاني عشر

ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه

قال الزركشي في «البرهان»^(١): قد يكون النزول سابقاً على الحكم، كقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّىٰ﴾ [١٥ - ١٤]. فقد روى البيهقي [في «السنن» (١٥٩/٤)] وغيره عن ابن عمر: أنها نزلت في زكاة الفطر. وأخرج البزار [٣٣٨٣] نحوه مرفوعاً.

وقال بعضهم: لا أدري ما وجه هذا التأويل؟ لأن السورة مكّية، ولم يكن بمكة عيد ولا زكاة ولا صوم.

وأجاب البغوي: بأنه يجوز أن يكون النزول سابقاً على الحكم، كما قال: ﴿لَا أَقِيمُ هَذَا الْبَلَدَ وَأَنْتَ حَلُّ هَذَا الْبَلَدِ﴾، فالسورة مكية، وقد ظهر أثر الحلّ يوم فتح مكة، حتى قال عليه الصلاة والسلام: «أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ» [البخاري: ١٣٤٩، وأحمد: ٧٢٤٢] وكذلك نزل بمكة: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الذُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]. قال عمر بن الخطاب: فقلت: أي جمع؟ فلما كان يوم بدر وانهمزت قریش، نظرت إلى رسول الله ﷺ في آثارهم مصلياً بالسيف، ويقول: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الذُّبُرَ﴾، فكانت ليوم بدر. أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٢) [٩١١٧ وإسناده ضعيف].

وكذلك قوله: ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْرُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١١]. قال قتادة: وعده الله - وهو يومئذ بمكة - أنه سيَهْرَمُ جنداً من المشركين، فجاء تأويلها يوم بدر. أخرجه ابن أبي حاتم^(٣).

أخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن ابن مسعود في قوله: ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ﴾، قال: السيف، والآية مكية متقدمة على فرض القتال، ويؤيد تفسير ابن مسعود: ما أخرجه الشيخان من حديثه أيضاً، قال: دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح وحول الكعبة ثلاثمئة وستون نضباً، فجعل يطعنها بعودٍ كان في يده، ويقول: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبَدِّئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩] [البخاري: ٤٧٢٠، ومسلم: ٤٦٢٥، وأحمد: ٣٥٨٤].

وقال ابن الحصار: ذكر الله الزكاة في السور المكيات كثيراً، تصريحاً وتعريضاً: بأن الله سينجز وعده لرسوله، ويقيم دينه ويظهره؛ حتى تفرض الصلاة والزكاة وسائر الشرائع، ولم تؤخذ الزكاة إلا بالمدينة بلا خلاف، وأورد من ذلك قوله تعالى: ﴿رَاءَاثُوا حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقوله في سورة المزمّل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٢٠]. ومن ذلك قوله فيها: ﴿وَأَخْرَجُوا بِقُنُودٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٢٠].

(١) «البرهان» ٣٢/١.

(٢) «تفسيره» ١٠/٣٢٣٦ (١٨٣٣٥) ص: ١١.

(٣) «تفسيره» ٧/٢٣٤٠ (١٣٣٥٠) الإسراء: ٨١.

(٤) مُضَلِّلاً، أي: مُجَرِّداً سيفه من غمده. «النهاية» ٣/٤٥.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [فصلت: ٣٣]. فقد قالت عائشة وابن عمر وعكرمة وجماعة: إنها نزلت في المؤذنين، والآية مكية، ولم يُشرع الأذان إلا بالمدينة.

ومن أمثلة ما تأخر نزوله عن حكمه: آية الوضوء، ففي «صحيح البخاري» [٤٦٠٨]: عن عائشة قالت: سقطت قلادة لي بالبيداء، ونحن داخلون المدينة، فأناخ رسول الله ﷺ ونزل فثنى رأسه في حَجْرِي راقداً، وأقبل أبو بكر، فلَكَزَنِي لَكَزَةً شديدةً وقال: حَسِبْتَ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ؟ ثم إنَّ النَّبِيَّ ﷺ استيقظَ، وحضرت الصبحُ، فالتُّوسِ الماء فلم يُوجدُ، فنزلت: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذَّبَابُ مَاتَمَوًا إِذَا قُتِمَتْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] [ومسلم: ٨١٦، وأحمد: ٢٦٣٤١]. فالآية مدنية إجمالاً، وفرض الوضوء كان بمكة مع فرض الصلاة.

قال ابن عبد البرّ: معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصل منذ فرضت عليه الصلاة إلا بوضوء، ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند. قال: والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدّم العمل به، ليكون فرضه متلوّاً بالتنزيل.

وقال غيره: يحتمل أن يكون أوّل الآية نزل مقدّماً مع فرض الوضوء، ثم نزل بقيتها - وهو ذكر التيمم - في هذه القصة.

قلت: يرده الإجماع على أن الآية مدنيّة.

ومن أمثله أيضاً: آية الجمعة، فإنّها مدنية، والجمعة فرضت بمكة، وقول ابن الفرس: إن إقامة الجمعة لم تكن بمكة قطّ، يرده ما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: كنت قائداً أبي حين ذهب بصره، فكنت إذا خرجت به إلى الجمعة، فسمع الأذان، يستغفر لأبي أمامة أسعد بن زُرارة، فقلت: يا أبتاه، أرايت صلاتك على أسعد بن زُرارة كلّمَا سمعت النداء بالجمعة، لم هذا؟ قال: أي بني، كان أوّل مَنْ صَلَّى بنا الجمعة قبل مقدّم رسول الله ﷺ من مكة. [حسن: ابن ماجه: ١٠٨٢].

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ...﴾ الآية [التوبة: ٦٠]، فإنّها نزلت سنة تسع، وقد فرضت الزكاة قبلها في أوائل الهجرة.

قال ابن الحَصَّار: فقد يكون مصرفها قبل ذلك معلوماً، ولم يكن فيه قرآن متلوّاً، كما كان الوضوء معلوماً قبل نزول الآية، ثم نزلت تلاوة القرآن تأكيداً به.

